

المجلد الأول

منهجية التعداد الاقتصادي بالعينه

لعام ٢٠١٣/٢٠١٢

تقديم

يعد التعداد الاقتصادي مصدراً أساسياً لجميع البيانات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي يتم مزاولتها في جمهورية مصر العربية حيث يوفر كم كبير من البيانات التي يتم من خلالها التعرف على مقومات النشاط الاقتصادي بتوفير صورة تفصيلية عن المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاعات المختلفة طبقاً لأحدث المفاهيم والمعايير الدولية .

أجرى أول تعداد اقتصادى بمفهومه الشامل عام ١٩٩٢/١٩٩١ تلاه العديد من التعدادات الاقتصادية ، حيث تم تنفيذ التعداد الثانى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ والثالث عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وكان آخرها التعداد الحالى عن عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وهو الرابع فى تلك السلسلة التى قام الجهاز بتنفيذها .

ويسر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن يقدم نتائج هذا التعداد فى خمس مجلدات تغطي المنهجية والنتائج النهائية أملاً أن تحقق الأهداف المرجوه منها ليستفيد منها المخططون وصانعو القرار فى رسم السياسات واتخاذ القرارات فى كافة المجالات على المستويين القومى والمحلى لخدمة أغراض التنمية .

والله ولي التوفيق،،،،

لواء / أبوبكر الجندي

رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

الفهرس

| رقم الصفحة | البيان | م |
|------------|--|---|
| | الفصل الأول : مقدمة عامة | ١ |
| ١ | التطور التاريخي للتعداد | |
| ٣ | أهداف التعداد | |
| ٤ | البيانات التي يوفرها التعداد | |
| ٥ | التجهيز والإعداد للتعداد | |
| ٧ | أسلوب تنفيذ التعداد | |
| ٨ | الفصل الثاني: تصميم وسحب العينة | ٢ |
| | الفصل الثالث : أدوات التعداد | ٣ |
| ١٧ | الاستمارات المستخدمة في التعداد | |
| ١٩ | سجلات حصر المنشآت | |
| ٢٠ | كتيب التعليمات | |
| ٢١ | الأدلة والتصانيف المستخدمة | |
| | الفصل الرابع : التعاريف والمفاهيم المستخدمة في التعداد | ٤ |
| ٢٢ | وحدة العمد | |
| ٢٢ | النطاق والشمول | |
| ٢٣ | الفترة المرجعية | |
| ٢٣ | التعاريف والمفاهيم الأساسية | |
| | الفصل الخامس : مراحل تنفيذ التعداد | ٥ |
| ٢٩ | العمل الميداني | |
| ٣٥ | المراجعة المكتبية والترميز | |
| ٣٥ | التجهيز الآلي واستخراج النتائج النهائية | |
| ٣٦ | الحملة الإعلامية | |
| ٣٦ | إجراءات مراقبة وضبط الجودة | |
| | الملاحق | ٦ |
| ٤١ | ملحق رقم ١ (استمارات التعداد) | |
| ٢٤٥ | ملحق رقم ٢ (جداول أخطاء المعاينة) | |

الفصل الاول

مقدمة عامة

تعتبر التعدادات من المشروعات القومية ذات الأهمية الكبرى نظراً لاعتماد كافة القطاعات فى الدولة على البيانات التى توفرها والحقائق التى تصورها فى كثير من المجالات الاقتصادية .

ويحرص الجهاز دائماً على التوثيق الكامل لمختلف مراحل التعدادات التى يقوم بإجرائها وأسلوب تنفيذها حتى يكون مرجعاً ومرشداً لكل المهتمين والمشاركين فى التحضير والتنفيذ للتعدادات القادمة لما يحتويه من خبرات ودروس مستفادة فى تنفيذ كل مرحلة من مراحلها .

كما أنه من الأهمية بمكان أن يتم عرض الأساليب والمنهجيات التى اتبعت فى هذا التعداد تحقيقاً لمبدأ الشفافية والمصداقية .

وفى هذا السياق خصص هذا المجلد لعرض المنهجية التى تم اتباعها وكذا المفاهيم والتعاريف المستخدمة ويتضمن هذا المجلد تصميم وسحب العينة ، أدوات التعداد ، التعاريف والمفاهيم المستخدمة فى التعداد ، مراحل تنفيذ التعداد

أولاً : التطور التاريخى للتعداد

- ١- عرفت التعدادات الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٤٢ بإجراء أول تعداد شامل للمنشآت ثم تبعته سلسلة من هذه التعدادات نفذت كل ثلاث سنوات .
- ٢- أجرى التعداد الاقتصادى عام ١٩٦٠ مصاحباً للتعداد العام للسكان وظل منذ هذا التاريخ يجرى ضمن خطة التعداد العام للسكان ولقد كان الهدف الأساسى من اجراء هذا التعداد توفير إطار كامل للمنشآت لخدمة اغراض الاحصاءات الجارية والابحاث الاقتصادية .

٣- أجرى بين تعدادى السكان لعامى ١٩٦٠، ١٩٧٦ تعدادات منفردة شاملة للمنشآت فى الاعوام ١٩٦٤، ١٩٦٧، ١٩٧٢ لإعداد أطر حديثة للمنشآت .

٤- فى عام ١٩٦٧ أجرى تعداد صناعى للمنشآت التى يعمل بها أقل من عشر مشتغلين وذلك استكمالاً للاحصاءات الجارية التى تجرى على المنشآت الصناعية التى يعمل بها ١٠ مشتغلين فأكثر ولقد كان هناك اتجاه إلى إجراء هذا التعداد بأسلوب العينة إلا أنه روى أن يكون هذا التعداد بأسلوب الحصر الشامل باعتباره أول دراسة تجرى على قطاع الصناعات الصغيرة على أن يتبعه بصفة دورية دراسات بأسلوب العينة لتقدير الانتاج الصناعى ومقوماته فى هذا القطاع .

٥- عام ١٩٩٢/١٩٩١ قام الجهاز بإجراء أول تعداد اقتصادى بمفهومه الشامل مشتملا على جميع الأنشطة الاقتصادية فى جميع قطاعات الدولة بأسلوبين :

أ- الحصر الشامل لجميع المنشآت التى تدخل ضمن نطاق الاحصاءات الجارية (القطاع العام / الاعمال العام ، القطاع الخاص المنظم والاستثمارى) .

ب- بالعينة لباقي منشآت القطاع الخاص .

٦- تم إجراء التعداد الثانى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ والثالث عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بأسلوب الحصر الشامل لجميع المنشآت الاقتصادية العاملة بالدولة .

٧- أخيرا التعداد الرابع والحالى عام ٢٠١٢/٢٠١٣ والذى تم إجراؤه بالمزج بين أسلوبى الحصر الشامل والعينة كما يلى :

أ- الحصر الشامل لجميع المنشآت التى تدخل ضمن نطاق الاحصاءات الجارية (القطاع العام / الاعمال العام ، القطاع الخاص المنظم والاستثمارى) .

ب- بالعينة لباقي منشآت القطاع الخاص .

ثانياً: أهداف التعداد

- ١- توفير صورة كاملة ومعلومات تفصيلية عن هيكل وخصائص الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوزيعاتها الجغرافية التي يمكن أن تستخدم في قياس النمو الاقتصادي .
- ٢- توفير معلومات شاملة وتفصيلية عن قيمة مدخلات ومخرجات كل نشاط اقتصادى على حده طبقاً للمستوى الاقليمي والقومى .
- ٣- تحقيق التكامل فى بيانات الأنشطة الاقتصادية المختلفة وذلك بتوفير بيانات عن المنشآت الصغيرة التى لا تشملها الإحصاءات الجارية والتي يتم إجرائها بصفة دورية سنوياً .
- ٤- قياس مدى مساهمة كل نشاط اقتصادى فى الناتج المحلى الإجمالى وكذا قياس الأهمية النسبية لكل نشاط اقتصادى بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الأخرى فى الاقتصاد القومى على كل من المستويين الاقليمى والقومى .
- ٥- التعرف على هيكل العمالة فى كل نشاط اقتصادى وتوزيعاته المختلفة طبقاً لمجموعات المهن.
- ٦- التعرف على قدرة وإمكانية كل نشاط اقتصادى فى توفير فرص عمل جديدة والتي تساعد على تقليل معدلات البطالة.
- ٧- الوقوف على وجود او عدم وجود طاقة غير مستغلة وأسباب وجود الطاقة الغير مستغلة فى كل نشاط اقتصادى.
- ٨- التعرف على مدى تطبيق قواعد المحافظة على البيئة.
- ٩- توفير إطار حديث للمنشآت العاملة ممثلاً لجميع الأنشطة الاقتصادية لخدمة الإحصاءات الجارية .

ثالثاً: البيانات التي يوفرها التعداد

وفر هذا التعداد كم كبير من البيانات التفصيلية عن خصائص المنشآت العاملة فى كافة الأنشطة الاقتصادية كالآتى :

- ١- البيانات العامه: صفة المنشأه ، الكيان القانونى ، قيمة رأس المال ومصدره ، تاريخ بدء مزاوله النشاط الحالى ، السجل التجارى والصناعى ، القروض التى تم الحصول عليها خلال العام المرجعى
- ٢- العماله والأجور:
 - أ- العماله طبقاً للآتى :
 - النوع : ذكور- أنث
 - درجة الاستقرار : دائم - مؤقت
 - العمل: بأجر- بدون أجر
 - ب- الأجور : الأجور النقدية والمزايا العينية والتأمينات الاجتماعية .
 - ٣- المستلزمات السالعية:
 - أ- الخامات الرئيسية والمساعدة (محلى ومستورد) .
 - ب- الوقود والزيوت والشحومات .
 - ج- الكهرباء .
 - د - مستلزمات سلعية أخرى: مواد تعبئة وتغليف ، قطع غيار ومهمات ، أدوات كتابية ومطبوعات ، مياه ، أخرى.
 - ٤- المصروفات الخدمية : مصروفات تشغيل لدى الغير ، مصروفات صيانة ، مصروفات أبحاث وتجارب ، إيجار آلات ومعدات ووسائل نقل وانتقالات ... الخ.
 - ٥- المصروفات الأخرى : الإيجارات الفعلية والمحسوبة ، الضرائب والرسوم السالعية ، فوائد مدفوعة ، تعويضات وغرامات ، تبرعات وإعانات ... الخ .
 - ٦- الإنتاج والمبيعات : الإنتاج الفعلى بسعر البيع ، المبيعات (محلى وتصدير) .
 - ٧- الإيرادات : إيرادات تشغيل للغير ، خدمات مباعه ، إيرادات الأوراق المالية ، إيرادات سنوات سابقة ، مشغولات داخلية تامة ، عائد بضائع مشتراه بغرض البيع ، إعانات إنتاج ، المخلفات ... الخ.

- ٨- المخزون (أول العام وآخر العام) : إنتاج غير تام ، خامات ، الوقود والزيوت والشحومات ، مواد تعبئة وتغليف ، قطع غيار ومواد ومهمات، أدوات كتابيه ومطبوعات ، مخلفات وخرده ٠٠٠ الخ.
- ٩- حركة الأصول الثابتة : القيمة الصافية للأصل أول العام ، الإضافات (مجليه ومستوردة) ، الاستبعادات ، الإهلاك العام، القيمة الصافية آخر العام كل هذا طبقاً لنوع الاصل (أراضي ، مباني وانشاءات ومرافق وطرق ، آلات ومعدات ، وسائل نقل وانتقال ، عدد وأدوات ، اثاث ومعدات مكاتب ، برامج جاهزه ، أجهزة حاسب ، ثروه حيوانية ومائية ٠٠ الخ).
- ١٠- المشروعات تحت التنفيذ : تكوين استثمارى ، إنفاق استثمارى.
- ١١- البيانات البيئية : النفايات أو المخلفات ونوعها وكيفية التصرف فيها وتوفيق الأوضاع مع البيئة.
- ١٢- الاحتياجات المستقبلية من العمالة .

رابعاً : التجهيز والإعداد للعداد

بدأ الجهاز الإعداد والتحضير لإجراء التعداد الاقتصادى الرابع فى عام ٢٠١١ بتنفيذ عدة خطوات كالتالى:

- ١- دراسة خطط التعدادات الاقتصادية السابقة فى مصر ومراحلها المختلفة .
- ٢- تحديد ميزانية التعداد .
- ٣- تحديد هيكل العمالة المطلوب لكل مرحلة من مراحل التعداد .
- ٤- تشكيل اللجنة الدائمة للتعداد (الفنية والتنفيذية) كخطوة أولى للتحضير انبثقت منها مجموعات عمل مكونة من ممثلين من جميع الإدارات المتخصصة والمسئولة عن الأنشطة الاقتصادية التالية :
 - ١- التعدين واستغلال المحاجر
 - ٢- الصناعات التحويلية
 - ٣- الكهرباء والغاز والمياه
 - ٤- التجارة
 - ٥- التشييد والبناء
 - ٦- النقل والتخزين
 - ٧- الاتصالات
 - ٨- الخدمات المالية والمصرفية
 - ٩- الزراعة
 - ١٠- التعليم
 - ١١- خدمات الأعمال والخدمات الاجتماعية والشخصية

- ٥ - التعرف على احتياجات مستخدمي بيانات التعداد من خلال عقد أربع ورش عمل ضمت العديد من الخبراء والمختصين من أساتذة الجامعات والإحصائيين وممثلين من الجهات المستفيدة من البيانات بهدف تأكيد منهجية التعداد ومحتوى الاستمارات للوصول الى أفضل النتائج.
- ٦ - التعرف على خبرات الدول الأخرى فى مجال إجراء هذه التعدادات ولقد تم تلقى دعم فنى من وكالة التنمية الكندية من خلال عقد ورش عمل (مرتين) بواقع أسبوعين فى كل مرة .
- ٧- عرض الاستمارات على كافة الجهات والمختصين ومن أهمها وزارة التخطيط ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية للتعرف على مختلف الآراء وتم أخذ ملاحظاتهم فى الاعتبار .
- ٨ - التوصل إلى تصميم إحدى عشر استمارة شملت الأنشطة الاقتصادية المختلفة أخذ فيها بكافة المفاهيم والمعايير الدولية وتلبية احتياجات المستخدمين خاصة الحسابات القومية .
- ٩- إجراء تجربة قبلية فى النصف الأول من عام ٢٠١٢ شملت ١٠٠٠٠ منشأة من إطار منشآت تعداد ٢٠٠٦ كان من نتائجها رصد ٦٧ ٪ فقط من عدد المنشآت المستهدفة بسبب التقادم أو الاغلاق أو الهدم ٠٠٠ الخ
- ١٠ - عرض نتائج التجربة على الخبراء المحليين والدوليين للعينات وأوصوا بتعديل منهجية تصميم وسحب العينة وضرورة الاعتماد على إطار محدث .
- ١١ - أضيفت مرحلة الحصر المساحى الشامل لعينة تمثل ١٠ ٪ من مناطق تعداد منشآت ٢٠٠٦ .
- ١٢- دراسة وتطوير الاستمارات الخاصة بالاحصاءات الجارية التى يقوم الجهاز بإجرائها بصفة دورية سنوياً والداخلية فى التعداد الاقتصادى لتتلائم مع استمارات التعداد .

خامساً : أسلوب تنفيذ التعداد

عند تنفيذ هذا التعداد روعى التنسيق بين جميع مراحل العمل به والتي كانت تسير بخطوط متوازية مع مرحلة جمع البيان من الميدان فقد كان يتم تسليم الاستثمارات المستوفاة ميدانياً كل خمسة عشر يوماً من مختلف المحافظات إلى إدارة التعداد بالجهاز وتعقب هذه المرحلة مرحلتى المراجعة المكتبية والترميز بالتوازي مع مرحلة تسجيل البيانات على أجهزة الحاسب ثم بدأت بعد ذلك مرحلة تنقية الأخطاء لتقييم دقة ومنطقية البيانات أولاً بأول .

وبعد الانتهاء من جميع المراحل تم إعداد النتائج النهائية الاجمالية للتعداد واصدارها فى خمسة مجلدات كالتالى :

المجلد الأول : منهجية التعداد الاقتصادى .

المجلد الثانى : النتائج التفصيلية للتعداد الاقتصادى لإجمالى الجمهورية طبقاً للنشاط الاقتصادى .

المجلد الثالث : النتائج التفصيلية للتعداد الاقتصادى للقطاع الخاص طبقاً للنشاط الاقتصادى وفئات

عدد المشتغلين (أقل من عشرة مشتغلين ، وعشرة مشتغلين فأكثر) .

المجلد الرابع : النتائج التفصيلية للتعداد الاقتصادى على مستوى المحافظات طبقاً للنشاط الاقتصادى .

المجلد الخامس : الانتاج السلى للانشطة الصناعية لإجمالى الجمهورية .

الفصل الثانى

تصميم وسحب العينة

١- تصميم العينة:

تم تصميم عينة متعددة الجوانب حيث استخدمت عدة أطر (٧ أطر) بعدد ١٦٤ ألف منشأة بغرض ضمان التغطية الشاملة لكافة المنشآت كالاتى :

أ- العينة المساحية:

تم تصميم العينة المساحية بغرض رصد المنشآت الصغيرة في الحجم ، ولقد تم اختيارها على مرحلتين ، فى المرحلة الأولى تم اختيار عينة من القطع المساحية (١٨٠٠ منطقة عد) ممثله لـ ١٠ ٪ من إجمالى مناطق العد فى تعداد منشآت ٢٠٠٦ وفى المرحلة الثانية تم اختيار عينة من المنشآت من كل نشاط اقتصادي على مستوى الفئة الجدولية (ISIC) من كل منطقة عد (٩٦ ألف منشأة) .

ب- الأنشطة النادرة:

حصر شامل للأنشطة الاقتصادية التى يقل عدد المنشآت العاملة بكل منها عن ٥٠٠ منشأة على مستوى الجمهورية اعتماداً على بيانات تعداد المنشآت لعام ٢٠٠٦ وعددها ١٨ ألف منشأة.

ج- المنشآت الكبيرة التى لا تتضمنها الإحصاءات الجارية:

حصر شامل للمنشآت التى يعمل بها عدد ١٠ مشغلين فأكثر وغير متضمنة فى الإحصاءات الجارية اعتماداً على بيانات تعداد المنشآت لعام ٢٠٠٦ وعددها ١٨ ألف منشأة.

د- نشاط التعليم:

حصر شامل للمدارس والجامعات والمعاهد العليا و فوق المتوسطة الخاصة كالاتى:

- عدد ٦ آلاف مدرسه ومصدره وزارة التربية والتعليم والأزهر الشريف.

- عدد ١٩ جامعة بها حوالي ٢٥٠ كلية ومعهد عالي هذا بالإضافة إلى المعاهد فوق المتوسطة ومصدره

وزارة التعليم العالى.

هـ - نشاط الصحة:

تم اختيار وسحب عينة حجمها (١٤ ألف منشأة) تمثل ٢٠٪ من إطار العيادات والمراكز الطبية ومعامل التحاليل بالقطاع الخاص ومصدرها وزارة الصحة.

و - المنشآت الكبرى العاملة فى تجارة الجملة والتجزئة:

حصر شامل للمنشآت الكبيرة العاملة فى تجارة الجملة والتجزئة والتي تضم الكيانات القانونية التالية:

- المساهمة.
 - ذات المسؤولية المحدودة.
 - التوصية بالأسهم.
 - فروع الشركات الأجنبية.
- وعددتها حوالى ١٠ آلاف منشأة و مصدرها قاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعى .

ز- نشاط استغلال المناجم والحاجر :

حصر شامل للمنشآت التى تعمل فى مجال استغلال المناجم والحاجر وغير متضمنة فى الإحصاءات الجارية و عددتها حوالى ٢٠٠٠ منشأة وتم الحصول على إطار هذه المنشآت من وزارة التنمية المحلية .

فيما يلى ملخص موجز لاختيار العينة من الأطر المذكورة:

١-١ العينة المساحية

كما هو مبين أعلاه تم تصميم العينة المساحية على مرحلتين كالتالى :

المرحلة الأولى :

عينة من ١٨٠٠ منطقة عد (منطقة مسجل) تم تخصيصها تناسبيا بين المحافظات أى طبقاً للعدد النسبي للمنشآت الصغيرة فى كل محافظة مع الأخذ فى الاعتبار تقسيم المحافظة إلى حضر وريف ، مع ملاحظة أنه تم زيادة مناطق العد للمحافظات الصغيرة (بحد أدنى ٤٠ منطقة عد) وذلك من حساب نصيب العينة من المحافظات الكبيرة مثل (القاهرة والأسكندرية و الجيزة ... الخ).

ولقد تم اختيار هذه العينة بطريقة الاحتمال المتناسب مع الحجم (PPS) مع الأخذ في الاعتبار أن مقياس الحجم (MOS) يحسب باعتباره مجموع نسب المنشآت في الفئة الجدولية للأنشطة الاقتصادية (ISIC) لمنطقة العد (القطعة المساحية) ، بمعنى إذا كان P_{ij} يمثل نسبة النشاط في الفئة الجدولية j للقطعة المساحية i ، ويعتبر مقياس الحجم للقطعة المساحية i هو :

$$P_i = \sum_{j=1} P_{ij}$$

$$P_{ij} = \frac{N_{ij}}{N_j}$$

علماً بأن :

حيث N_{ij} = عدد المنشآت للفئة الجدولية j للقطعة المساحية i

N_j = إجمالي عدد المنشآت في الفئة الجدولية j على مستوى المحافظة

ولقد تم اختيار عدد قليل من مناطق العد (١٦ منطقة عد) مرتين أو ثلاث مرات لأن هذه المناطق لها مقياس حجم كبير جداً (الأهمية النسبية للنشاط الاقتصادي بهذه المناطق كبير) ، حيث تم تقسيم هذه المناطق إلى مناطق متعددة فرعية متساوية تقريباً في عدد المنشآت (اثنين أو ثلاث مناطق فرعية وفقاً للحالة).

تم التنفيذ الميداني في مناطق العينة المختارة بغرض إعداد قائمة لجميع المنشآت في مناطق العينة (١٨٠٠ منطقة) بالإضافة إلى تحديد المعلومات الجغرافية وبيانات عن النشاط الاقتصادي وعدد العمالة لكل منشأة .

وبعد الانتهاء من العمل الميداني تم تسجيل البيانات المجمعة إلكترونياً وبعد الانتهاء من معالجة البيانات تم اختيار عينة المرحلة الثانية من كل منطقته فرعية .

المرحلة الثانية:

تم اختيار كل المنشآت التي بها ٥ مشغلين فأكثر لجميع مناطق المرحلة الأولى للمعاينة باحتمال مؤكد (يساوي واحد صحيح) أو حذفها إذا وجدت مكررة مع منشآت الإحصاءات الجارية أو مكررة مع الأطر الأخرى المستخدمة في التعداد.

كما تم تقسيم المنشآت الأخرى المتبقية في مناطق العينة المساحية (منشآت بها أقل من 5 مشتغلين) طبقياً وفقاً للفئة الجدولية للنشاط الإقتصادي (ISIC) ، وتم اختيار عينة من 10 منشآت لكل فئة جدولية بطريقة الاحتمال المتساوي ، مع ملاحظة أنه إذا كان عدد المنشآت بالفئة الجدولية أقل من 10 منشآت فقد تم اختيار كل المنشآت بالعينة باحتمال مؤكد (يساوي واحد صحيح).

بناءً على ما سبق ، فإن احتمال اختيار المنشأة بالعينة (f) يكون حاصل ضرب احتمال اختيار المرحلة الأولى (f_1) في احتمال اختيار المرحلة الثانية (f_2) ، حيث يعرف كل من (f_1) و (f_2) على النحو التالي:

$$f_1 = \frac{\lambda m_\alpha}{\sum_\alpha m_\alpha}$$

حيث:

λ = عدد مناطق العد التي تم اختيارها بالمحافظة

m_α = مقياس الحجم لمنطقة العد α^{th}

$$f_2 = \frac{n}{N}$$

حيث:

N = إجمالي عدد المنشآت بالفئة الجدولية للنشاط الإقتصادي (ISIC) بمنطقة العد α^{th}

n = عدد المنشآت التي تم اختيارها من الفئة الجدولية للنشاط الإقتصادي (ISIC) بمنطقة العد α^{th}

مع ملاحظة أن الحد الأقصى لـ n هو 10 منشآت كما هو موضح أعلاه.

٢-١ اختيار العينة من أطر "ب ، ج ، د ، و ، ز" كما هو موضح أعلاه:

تم حصر كل المنشآت التي سجلت في هذه الأطر ، وبعبارة أخرى يمكن اعتبارها عينات مؤكدة.

٣-١ إطار "هـ" (العيادات الطبية):

تم اختيار عينة حجمها 14000 عيادة طبية باحتمال متساوي من إطار العيادات الطبية (إطار وزارة الصحة) ، وقبل اختيار العينة المنتظمة تم ترتيب الإطار علي مستوى المحافظة والحضر / الريف من كل محافظة ، وهذا الترتيب يؤدي إلي تقسيم طبقي ضمني وفقاً للموقع الجغرافي.

٢ - مستويات الإستجابة:

تحتوى صفحة الغلاف باستمارة التعداد على معلومات تم استخدامها في حساب معدل الإستجابة ، هذه المعلومات تحدد أنواع عدم الإستجابة التالية:

- أ- المنشأة مغلقة نهائياً
ب- المنشأة مغلقة بصفة مؤقتة
ج- المبنى هدم
د- لم يستدل على العنوان
هـ- المنشأة تحولت إلي سكن
و- رفض إعطاء البيان
ز- لم يتم البدء في مزاولة النشاط خلال السنة المرجعية
ح- لا ينطبق (القطاع الحكومي والقطاع العام / الأعمال العام والداخل ضمن الاحصاءات الجارية)
ط- المنشأة مكررة مع منشأة أخرى

وبناءً على هذه المعلومات تم تحديد المنشآت المؤهلة بشكل مؤكد والغير مستجيبة مثل المنشآت التي رفضت إعطاء البيان (الاختيار رقم "و" أعلاه) ، والحالات المؤهلة بشكل غير مؤكد والغير مستجيبة مثل الأنواع " مغلق بصفة مؤقتة ولم يستدل على العنوان" (الاختيار رقم " ب، د" أعلاه).

تم تقدير أعداد المنشآت المؤهلة من الاختيارات ب ، د كالتالي:

$$\text{تقدير المنشآت المؤهلة (الاختيار رقم ب ، د لعدم الإستجابة)} = \frac{\text{completed questionnaires} + \text{refusals}}{\text{Total designed sample} - (\text{non-responses of options ب ، د})} \times (\text{nonresponses of options ب ، د})$$

$$\frac{\text{completed questionnaires}}{\text{Total eligible establishments}} = \text{لذلك يكون معدل الإستجابة}$$

تم حساب معدل الإستجابة لكل من العينات السبعة بشكل مستقل على مستوى النشاط الاقتصادي أربع حدود (ISIC ٤)، ويوضح الجدول (١) مستوى الإستجابة المجمعة لكل نوع من هذه العينات.

أما بالنسبة للإحصاءات الجارية فقد تم إضافتها لبيانات التعداد الإقتصادي باعتبار نسبة الاستجابة لها مكتملة (١٠٠٪)، وقد تم التعامل مع الاحصاءات الجارية كأنها طبقة إضافية للتعداد وذلك عند تقدير التباين .

جدول رقم (١)

معدلات الإستجابة طبقاً لنوع العينة

| معدل الإستجابة % | عدد المنشآت | | نوع العينة |
|---------------------|-------------|--------|--|
| | المستوفي | المؤهل | |
| ٩٧,٣ | ٧٨٢٢١ | ٨٠٣٦١ | العينة المساحية |
| ٨١,٤ | ٩١٩٨ | ١١٢٩٤ | الأنشطة الإدارية |
| ٧٩,٦ | ٨٣٧٦ | ١٠٥١٧ | المنشآت الكبرى التي لا تتضمنها الإحصاءات الجارية |
| ٩٦,٧ | ١٧٨٨ | ١٨٤٩ | التعليم |
| ٨٤,٧ | ٧٨٥٨ | ٩٢٧٦ | الصحة |
| ٩٣,٤ | ٣٨٠٣ | ٤٠٧١ | المنشآت الكبرى التي تعمل في مجال تجارة الجملة والتجزئة |
| ٩٢,٧ | ٧٣٦ | ٧٩٤ | استغلال المناجم والمحاجر |
| ٩٣,١ | ١٠٩٩٧٣ | ١١٨١٦٢ | الإجمالي |

بلغ متوسط معدل الإستجابة للتعداد الإقتصادي ٩٣٪ وهو معدل مقبول تماماً وخاصة في ضوء الوضع الإقتصادي والسياسي الغير مستقر الذي شهدته البلاد في العامين الماضيين.

٣- الوزن التجميعي

يعرف وزن التصميم (W_i) بأنه معكوس احتمال الاختيار أي أن :

$$= 1/f_i W_i$$

حيث (f_i) هو احتمال اختيار المنشأة i كما هو موضح أعلاه لأنواع العينات المختلفة

ولقد تم تعديل وزن التصميم نتيجة لتفاوت نسبة الإستجابة بين عينة وأخرى حيث أن معامل تعديل

نسبة الإستجابة (NCR) يساوي معكوس معدل الإستجابة كما هو موضح حسابه أعلاه .

تم حساب معامل تعديل نسبة الإستجابة (NCR) علي مستوى النشاط الاقتصادي لأربع أرقام (ISIC) لذلك فإن الوزن المعدل (W_i) هو حاصل ضرب وزن التصميم (W_i) فى معامل تعديل نسبة الإستجابة (NCR)

$$= W_i * NCR$$

تم تخفيض / تقليص الوزن المعدل للعينة المساحية حتى مستوى ٥٠٠ منشأة مع مراعاة أنه لم يتم تغيير مجموع أوزان العينة المساحية ، والفرق الذى ينتج من التقليص فى الوزن يتم توزيعه علي المنشآت التى لها وزن أقل من ٥٠٠ فى العينة المساحية ، حيث يؤدي تقليص الوزن إلى انخفاض فى التباين ولكنه يزيد من أخطاء تحيز العينة إلي حد ما . وبشكل عام فإن الأثر الصافى للوزن المقلص يؤدي إلى انخفاض إجمالي خطأ المسح ولقد تم تقليص الوزن لعدد ١٢٢ منشأة فقط فى العينة المساحية.

٤. التقديرات

أغلبية التقديرات تكون من النوع "الإجمالى" مثل إجمالي القيمة المضافة وإجمالي العاملين وإجمالي المنشآت.... الخ وقليل من التقديرات تكون من النوع "النسبة" مثل نسبة الأجور لكل عامل.

تقدير الإجمالي لمتغير معين \hat{Y} يتم حسابه كالتالي:

$$= \sum_{i} w_i y_i$$

حيث الجمع يكون لكل المنشآت عموماً

$$w_i = \text{الوزن المعدل والمخصص للمنشأة } i^{th}$$

$$y_i = \text{قيمة المتغير للمنشأة } i^{th}$$

يعرف تقدير النسبة \hat{R} كالتالي:

$$\hat{Y} \\ = \hat{X} \hat{R}$$

حيث \hat{Y} و \hat{X} عبارة عن الإجمالي لكل من المتغيرات x و y

\hat{X} يتم تقديره بنفس طريقة حساب \hat{Y}

١.٤ تقدير التباين للإجمالي

تم استخدام طريقة العنقود النهائي لتقدير التباين ، حيث تم اعتبار المنشأة كعنقود ، وتعرف الطبقة كتقاطع أنواع العينات السبعة (بإضافة الإحصاءات الجارية كعينة ثامنة) والفئة الجدولية للنشاط الاقتصادي (ISIC) وعدد العاملين ، ويتم حساب التباين كالتالي :

$$V(\hat{Y}) = \sum_{h=1}^H \left[\frac{n_h}{n_h - 1} (1 - f_h) \sum_{i=1}^{n_h} \left(\hat{Y}_{hi} - \frac{\hat{Y}_h}{n_h} \right)^2 \right]$$

حيث:

$$\hat{Y}_{hi} = \text{قيمة المتغير } y \text{ للمنشأة } i^{\text{th}} \text{ في الطبقة } h^{\text{th}}$$

$$\hat{Y}_h = \text{تقدير القيمة الكلية للمتغير } y \text{ في الطبقة } h^{\text{th}}$$

$$n_h = \text{عدد منشآت العينة في الطبقة } h^{\text{th}}$$

$f_h =$ يعرف على أنه متوسط احتمال الاختيار داخل الطبقة ، حيث تعرف الطبقة كمزيج من نوع العينة والفئة الجدولية للنشاط الاقتصادي وعدد العاملين.

٢.٤ تقدير التباين للنسبة

$$V(\hat{R}) = \frac{1}{\hat{X}^2} \left[V(\hat{Y}) + R^2 V(\hat{X}) - 2R \text{COV}(\hat{X}, \hat{Y}) \right]$$

حيث:

$$\text{COV}(\hat{X}, \hat{Y}) = \sum_{h=1}^H \left[\frac{n_h}{n_h - 1} (1 - f_h) \sum_{i=1}^{n_h} \left(\hat{X}_{hi} - \frac{\hat{X}_h}{n_h} \right) \left(\hat{Y}_{hi} - \frac{\hat{Y}_h}{n_h} \right) \right]$$

يتم حسابهم طبقاً لمعادلة تقدير التباين للإجمالي $V(\hat{X})$ و $V(\hat{Y})$

علماً بأن خطأ المعاينة للتقديرات يكون هو الجذر التربيعي للتباين. الجدول (٢) يوضح إجمالي التقديرات لأعداد المنشآت طبقاً لنوع العينة بالإضافة لدقة التقديرات لكل نوع من العينة .

جدول رقم (٢)

تقدير أعداد المنشآت ودقة التقديرات طبقاً لنوع العينة

| عدد المنشآت المستوفاة (بدون وزن) | معامل الاختلاف C.V | فترة الثقة ٩٥٪ | | خطأ المعاينة SE | تقدير أعداد المنشآت | نوع العينة |
|----------------------------------|--------------------|----------------|-------------|-----------------|---------------------|--|
| | | الحد الأدنى | الحد الأعلى | | | |
| ٧٨٢٢١ | ٠,٠٠٨ | ٢٢٩٦٤٢١ | ٢٣٦٧٣٤٣ | ١٨٠٩٢ | ٢٣٣١٨٨٢ | العينة المساحية |
| ٩١٩٨ | ٠,٠٠٠٠ | ١٠٨٣٧ | ١٠٨٣٧ | ٠ | ١٠٨٣٧ | الأنشطة النادرة |
| ٨٣٧٦ | ٠,٠٠٠٠ | ١٠٤٠٠ | ١٠٤٠٠ | ٠ | ١٠٤٠٠ | المنشآت الكبرى التي لا تتضمنها الإحصاءات الجارية |
| ١٧٨٩ | ٠,٠٠٠٠ | ١٨٥٢ | ١٨٥٢ | ٠ | ١٨٥٢ | التعليم |
| ٧٨٥٨ | ٠,٠٠٠٢ | ٣٣٦٨٣ | ٣٣٦٨٣ | ٠ | ٣٣٦٨٣ | الصحة |
| ٣٨٠٣ | ٠,٠٠٠٠ | ٤٠٤١ | ٤٠٤١ | ٠ | ٤٠٤١ | المنشآت الكبرى التي تعمل في مجال تجارة الجملة والتجزئة |
| ٧٣٦ | ٠,٠٠٠٠ | ٧٨٦ | ٧٨٦ | ٠ | ٧٨٦ | استغلال المناجم والمحاجر |
| ١٤٢٣٢ | ٠,٠٠٢ | ١٦٨٢١ | ١٦٩٤٣ | ٣١ | ١٦٨٨٢ | الإحصاءات الجارية |
| ١٢٤٢١٣ | ٠,٠٠٨ | ٢٣٧٤٩٠٤ | ٢٤٤٥٨٢٦ | ١٨٠٩٢ | ٢٤١٠٣٦٥ | الإجمالي |

يتضح من الجدول (٢) أن تقديرات خطأ المعاينة يقتصر فقط على اثنين من أنواع العينة (العينة المساحية

والإحصاءات الجارية)، أما بالنسبة لباقي أنواع العينة فإن خطأ المعاينة هو صفر وتقدير أعداد المنشآت

أعلى قليلاً من أعداد العينة الغير موزونة وذلك يرجع إلى تأثير معامل عدم الإستجابة (NCR).

الفصل الثالث أدوات التعهد

أولاً : الاستثمارات المستخدمة فى التعهد

١ - استثمارات التعهد

روعى عند تصميم الاستثمارات الأخذ بأحدث المفاهيم والتعاريف الدولية والتي تتناسب مع طبيعة أنشطة المنشآت مع الالتزام بالأسس العامة لتصميم الاستثمارات المماثلة الخاصة ببقية الأنشطة الاقتصادية فى هذا التعهد .

ولقد تم تصميم وإعداد إحدى عشر استثمارة شملت كافة الأنشطة الاقتصادية والتالية :

- أ - استغلال المناجم والمحاجر .
- ب - الصناعات التحويلية .
- ج - صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات والمعدات والأجهزة والسلع الشخصية والمنزلية .
- د - تجارة الجملة والتجزئة .
- هـ - المطاعم ومحال الأكل والمقاهي ومحال الشرب .
- و - النقل والتخزين .
- ز - خدمات الأعمال والخدمات الاجتماعية والشخصية .
- ح - التعليم فى المدارس والمعاهد والكلية .
- ط - أنشطة التعليم الأخرى .
- ك - الزراعة .
- ل - الاتصالات .

ولقد تم تقسيم هذه الاستثمارات إلى أربعة أجزاء يتضمن الجزء الأول البيانات التعريفية فى حين اشتمل الجزء الثانى على البيانات العامة أما الجزء الثالث فقد تضمن المتغيرات الاقتصادية للمنشأة من عمالة وإنتاج وأجور ومستلزمات سلعية وخدمية وإيرادات وحركة الأصول الثابتة . وتضمن الجزء الرابع الاحتياجات المستقبلية من خريجي التعليم الفنى المتوسط وفوق المتوسط والتعليم الجامعى وفوق الجامعى واستبيان البيئة .

٢ - استمارات الاحصاءات الجارية

أ - تم تحديد الاحصاءات الجارية التي سيتم إضافة بياناتها إلى البيانات المناظرة بالتعداد لتعكس النتائج الوضع الاقتصادى داخل المنشآت بكل من القطاع العام /الاعمال العام والقطاع الخاص والتالية:

- النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى (قطاع عام / أعمال عام).
- النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى قطاع خاص (١٠ مشغلين فأكثر).
- النشرة السنوية لإحصاء التشييد والبناء (قطاع عام/أعمال عام ، قطاع خاص).
- النشرة السنوية لإحصاء الكهرباء والطاقة (قطاع عام/أعمال عام ، قطاع خاص).
- النشرة السنوية لإحصاءات النقل العام للركاب داخل وخارج المدن (قطاع عام/أعمال عام ، قطاع خاص)
- النشرة السنوية لنشاط نقل البضائع والركاب فى النقل النهري (قطاع عام/أعمال عام ، قطاع خاص)
- النشرة السنوية لإحصاءات النقل الجوى للشركات الوطنية (قطاع عام/أعمال عام ، قطاع خاص)
- النشرة السنوية لإحصاءات التخزين لحساب الغير (قطاع عام/أعمال عام ، قطاع خاص)
- النشرة السنوية لإحصاءات الاتصالات السلكية واللاسلكية (قطاع عام/أعمال عام)
- النشرة السنوية لتجارة الجملة والتجزئة (قطاع عام/أعمال عام)
- الإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع العام / الأعمال العام
- الإحصاءات والمؤشرات المالية والإقتصادية للبنوك وشركات التأمين والصرافة والسمسرة (قطاع عام/أعمال عام ، قطاع خاص)
- النشرة السنوية لإحصاءات الصحف والدوريات
- النشرة السنوية لإحصاءات السينما والمسرح (قطاع عام/أعمال عام ، قطاع خاص)
- النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الصحية (قطاع عام/أعمال عام ، قطاع خاص)

- النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية (قطاع عام/أعمال عام ، قطاع خاص)

- النشرة السنوية لإحصاءات الرعاية الاجتماعية (قطاع عام/أعمال عام ، قطاع خاص)

- النشرة السنوية لإحصاءات النشاط الرياضى فى المنشآت الرياضية (قطاع عام/أعمال عام ، قطاع خاص)

- النشرة السنوية لإحصاءات مقومات النشاط الفندقى والقرى السياحية (قطاع عام/أعمال عام ، قطاع خاص)

بد تم تطوير استمارات هذه الإحصاءات قبل البدء فى تنفيذ التعداد لتتماشى مع استمارات التعداد كالاتى :

- توحيد المفاهيم والتعاريف الخاصة ببند هذه الاستمارات .

- توحيد البيانات العامة التى تستوفى عن المنشآت .

- توحيد جداول العمالة فى جميع الاستمارات .

- توحيد العناصر الأساسية فى الجداول الأخرى فى الاستمارات حيث تختلف طبيعة هذه العناصر ومكوناتها من نشاط لآخر .

- توحيد مخرجات الأنشطة المختلفة .

ثانياً : سجلات حصر المنشآت :

١- تم تصميم نماذج واستمارات لحصر المنشآت تضمنت الآتى:

أ- البيانات الجغرافية والتعريفية : المحافظة ، قسم / مركز ، شياخة / مدينة / قرية ، رقم واسم الطريق ،

اسم التابع ، رقم البلوك .

ب- تعليمات استيفاء الاستمارة

ج- رقم التنظيم واسم مالك المبنى

د- رقم تعداد المنشأة

هـ- وصف المكان الذى تشغله المنشأة (مبنى بأكمله - دور أو أكثر - شقه - دكان ١٠٠٠ الخ)

و- حاله العمل فى المنشأة (عاملة – مغلقة بصفة دائمة او مؤقتة- تحت التجهيز...الخ)

ز- القطاع الذى تتبعه المنشأة: (حكومى ، عام / أعمال عام ، خاص ، تعاونى ٠٠٠ الخ)

ح- الاسم التجارى للمنشأة

ط- اسم حائز المنشأة او المدير المسئول ورقم التليفون

ك- النشاط الاقتصادى الرئيسى للمنشأة

ل- الكيان القانونى (فردى ، تضامن ، واقع ٠٠٠ الخ)

م- صفة المنشأة (مفردة ، مركز رئيسى ، فرع)

ن- جملة عدد المشتغلين بالمنشأة

كما تضمنت جداول تلخيصية فى نهاية كل استمارة موضحة لحاله العمل ، القطاع ، الكيان القانونى للمنشآت العاملة والمغلقة بصفة مؤقتة ، عدد المنشآت وفقاً لعدد المشتغلين .

٢- تم إعداد سجل لكل ٤٠ استمارة من الاستمارات المذكورة اعلاه وفى نهاية هذا السجل تم إضافة صفحة سجل بها عناوين المراكز الرئيسية (للمنشآت التى ذكرت فى السؤال الخاص بصفة المنشأة أنها فرع) شملت الاسم التجارى للمنشأة ، اسم الحائز أو المدير المسئول للمركز الرئيسى ، عنوان المركز الرئيسى ، رقم التليفون كما تم إضافة نموذج تفرغ للنتائج التلخيصية للسجل .

ثالثاً : كتيب التعليمات :

فى إطار حرص الجهاز على تحقيق أعلى مستوى من الدقة والفهم للعمل فى كافة المراحل وعلى كافة المستويات العاملة بالتعداد تم إعداد الكتيبات الآتية :

١- كتيب تعليمات التنفيذ الميدانى للتجربة القبليّة: تضمن التعاريف والمفاهيم المستخدمة والتعليمات المفصلة للمشتغلين ميدانياً على اختلاف مستوياتهم الإشرافية والتنفيذية كما تضمن شرحاً مفصلاً لجميع الاسئلة الواردة فى استمارات التعداد وكيفية استيفاء البيانات بأعلى مستوى من الدقة كما اشتمل على مهام وواجبات العاملين من مشرف ومراجع وباحث ميدانى .

٢ - كتيب تعليمات التنفيذ الميداني لمرحلة حصر المنشآت : تضمن تعريف بالمناطق المختارة فى كل من الحضر والريف (١٨٠٠ منطقة عمل مسجل) من إجمالى مناطق المسجلين فى تعداد منشآت ٢٠٠٦ والبالغ عددها قرابة ٢٢٠٠٠ منطقة.

كما تضمن أسلوب تحديث مكونات هذه المناطق المختارة وكذا المصطلحات الرئيسية المستخدمة فى عملية الحصر وواجبات ومسئوليات كل من الباحث والمراجع الميدانى وكذا كيفية استيفاء سجل حصر المنشآت والتأكد ميدانياً من البيانات الواردة بالسجل وضمان شمول السجل لبيانات كل المنشآت .

٣- كتيب تعليمات التنفيذ الميداني لمرحلة جمع البيانات : تضمن نفس البيانات التى تضمنها كتيب التجربة القبلية بالإضافة إلى الأسئلة التى تم استحداثها .

٤- تعليمات المراجعة المكتبية وتنقية الأخطاء : تضمنت شرح مفصل لكل الأسئلة الواردة بالاستمارات وكيفية الربط بينها من حيث الشمول والمنطقية

رابعاً : الأدلة والتصانيف المستخدمة

١- دليل النشاط الاقتصادى

تم استخدام دليل النشاط الاقتصادى لعام ٢٠٠٦ الذى يتفق مع التصنيف الدولى الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) التنقيح الرابع فى ترميز النشاط الاقتصادى للمنشآت على مستوى أربعة حدود .

٢- دليل الوحدات الإدارية

تم استخدام دليل الوحدات الإدارية لعام ٢٠٠٦ فى تبويب البيانات الإحصائية تبويباً جغرافياً طبقاً للمحافظات والأقسام والمراكز والشيخات والقرى بكل منها .

٣- دليل المنتجات المركزى CPC

تم استخدام هذا الدليل فى ترميز منتجات المنشآت فى كل من أنشطة التعدين واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية .

الفصل الرابع

التعاريف والمفاهيم المستخدمة فى التعداد

اولاً : وحدة العد

وحدة العد هى المنشأة (Establishment) وهى مكان ثابت يزاول فيه نشاط اقتصادى ويجوزها حائز سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً مع مراعاة توافر الأركان الآتية:

- ١- أن تكون المنشأة فى مكان ثابت، وعلى ذلك فالأشياء المتحركة التى يزاول فيها عمل لا تعتبر منشأة إلا إذا فقدت خاصية التحرك وثبتت على الأرض أو الماء (مثل الفنادق العائمة).
- ٢- أن تزاول المنشأة نشاطاً اقتصادياً كأن تقدم سلعاً أو خدمة للغير.
- ٣- أن يجوزها حائز سواء كان فرد أو شركة بين مجموعة أفراد أو شخصية اعتبارية.

هذا بالإضافة الى انه تم استخدام المشروع (Enterprise) كوحدة عد فى الأنشطة الآتية :

- تجارة الجملة والتجزئة، المياه والصرف الصحى، النقل البرى والجوى (القطاع العام / الأعمال العام) .
- التشييد والبناء، الكهرباء والغاز والبخار، البنوك وشركات التأمين (القطاع العام / الأعمال العام والقطاع الخاص) .
- التعليم : تم اعتبار المدرسة بكل مراحلها (حضانة - ابتدائى - إعدادى - ثانوى) أو إحدى هذه المراحل والتى لها حسابات مالية مستقلة كوحدة عد وكذا بالنسبة للجامعات اعتبرت الجامعة بجميع كلياتها وحدة عد .

ثانياً : النطاق والشمول :

يغطى التعداد جميع أوجه النشاط الاقتصادى بالدولة والذى تزاوله منشآت القطاع العام / الأعمال العام والقطاع الخاص هذا بالإضافة إلى الهيئات التالية :

١ - هيئة السكك الحديدية

٢ - هيئة النقل العام بالقاهرة

٣ - هيئة النقل العام بالاسكندرية

ثالثاً : الفترة المرجعية التي جمعت عنها البيانات :

تم إستيفاء البيانات عن سنة مالية تبدأ من ١ / ٧ / ٢٠١٢ حتى ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣ للقطاع العام / الأعمال العام
وسنة ميلادية تبدأ فى أول يناير ٢٠١٢ وتنتهى فى آخر ديسمبر ٢٠١٢ للقطاع الخاص .

رابعاً : التعاريف والمفاهيم الاساسية :

١ - الاسم التجارى للمنشأة:

هو الاسم المتعارف عليه للمنشأة وغالباً ما يكون مكتوباً على واجهتها مثل بقالة الأمانة - سوبر ماركت النهضة - مصنع داليا للملابس ... إلخ وإذا كانت المنشأة ليس لها اسم تجارى متعارف عليه فيكتب نشاط المنشأة متبوعاً باسم الحائز مثل بقالة مصطفى كامل - مطعم حسنين احمد... إلخ.

٢ - النشاط الاقتصادى الرئيسى للمنشأة:

هو العمل الرئيسى الذى تزاوله المنشأة سواء كان صناعى أو تجارى أو خدمى ... إلخ مثل (إستخراج الرخام - صناعة الملابس الجاهزة الحریمی - تجارة المواد الغذائية بالجملة أو بالتجزئة ... إلخ) .
وفى حالة تعدد الأنشطة الاقتصادية للمنشأة فيرجع إلى حائز المنشأة أو المدير المسئول لتحديد النشاط الرئيسى له وهو النشاط الغالب للمنشأة .

٣ - صفة المنشأة :

- أ - مركز رئيسى يتضمن حسابات الفروع : وهى الشركة التى لها فرع أو فروع فى أماكن أخرى وتدخل حسابات هذه الفروع ضمن حسابات المركز الرئيسى.
- ب - مركز رئيسى لا يتضمن حسابات الفروع : وهى الشركة التى لها فرع أو فروع فى أماكن أخرى ولا تدخل حسابات هذه الفروع ضمن حسابات المركز الرئيسى .
- ج - فروع : وهى المنشأة التى تتبع مركز رئيسى فى نفس المكان أو فى مكان آخر ولها حسابات مستقلة.

د- مفردة : وهى المنشأة التى ليس لها فروع وليست تابعة لمنشأة أخرى.

٤- الكيان القانونى للمنشأة:

يقصد بالكيان القانونى الوضع القانونى لملكية رأس مال المنشأة والذى يتمثل فى الكيانات الآتية :

ا- مساهمة :

هى شركة رأس مالها مكون من أسهم ولا يسأل المساهمون عن التزامات الشركة إلا بقدر قيمة الأسهم التى اكتتبوا فيها ويتميز هذا النوع بضخامة رأس المال.

ب- توصية بالأسهم :

هى شركة تسجل بعقد رسمى وتتكون من الشركاء المتضاميين والشركاء الموصيين إلا أن حصة الشركاء الموصيين فى رأس المال تكون عبارة عن أسهم يكتتب فيها ولا يذكر أسماء هؤلاء المساهمين فى عقد الشركة.

ج- ذات مسئولية محدودة :

هى شركة تتكون من شريكين أو أكثر بعقد رسمى ولا يزيد فيها عدد الشركاء عن (٥٠) شريك ويذكرون بالاسم فى عقد الشركة ولا بد أن يكون اسم الشركة متبوعاً بذكر عبارة (ذات مسئولية محدوده).

د- فرع شركة أجنبية :

هى المنشأة الموجودة بجمهورية مصر العربية وتتبع شركات أجنبية مركزها الرئيسى بالخارج.

هـ- فردى :

هى المنشأة التى يحوزها فرد واحد (شخص طبيعى) دون مشاركة أحد فى حيازتها .

و- تضامن:

هى شركة تتكون من شخصين أو أكثر ويسمى كل شريك فيها (متضامن) وكل منهم مسئول عن التزامات الشركة المالية مسئولية مطلقة.

ز- توصية بسيطة:

هى شركة تتكون من شخصين أو أكثر وتسجل بعقد رسمى وهى تضم فريقين من الشركاء (موصون ومتضامنون) الموصون منصوص على أسمائهم فى عقد الشركة والمتضامنون مسئوليتهم غير محدودة.

ح- واقع:

هى شركة توجد بحكم الواقع كما فى حالة الميراث وليس لها عقد رسمى مسجل وتتكون من شخصين أو أكثر حيث تؤول الملكية إلى الورثة فى حالة وفاة المورث صاحب المنشأة...

ط- أخرى:

خلاف ما ذكر ويذكر تحتها المنشآت التى لا تهدف إلى الربح مثل النوادى والنقابات والاتحادات والجمعيات الخيرية والتعاونية .. الخ.

هـ- المشتغلون:

هم الافراد الذين يعملون فعلاً بالمنشأة خلال الفترة المرجعية المحددة (مصريين وأجانب) سواء كانوا يتقاضوا أجور أو لا يتقاضون أجور مقابل عملهم بالمنشأة .

أ- المشتغلون بدون أجر: هم أصحاب العمل أو من يعملون بالمنشأة بدون أجر.

ب- المشتغلون بأجر: هم الأفراد الذين تربطهم بصاحب العمل أو المنشأة رابطة تعاقد يتعهد فيها صاحب العمل أو المنشأة بدفع أجر ويتعهد العاملون بالعمل بالمنشأة .

٦- الأجرور والمرتببات:

هى أجمالى الاجور النقدية المستحقة عن السنة المرجعية المستوفى عنها البيانات (للمصريين والأجانب) قبل خصم أى استقطاعات منها وهى تشمل الأجر الأصى والإضافى والبدايات الدورية وأى استحقاقات مالية اخرى مثل : العمولات ومكافآت الإنتاج، ولا تشمل الأجرور النقدية مسحوبات اصحاب المنشأة حيث أنها لا تعتبر أجر نقدى .

٧- المزايا العينية:

هى صافى تكلفة ما تتحمله المنشأة نظير ما تقدمه للعاملين بها من أغذية وملابس وعلاج ومسكن ونقل وخدمات ثقافية واجتماعية ورياضية وترفيهية ... إلخ.

٨- مساهمة (حصّة) المنشأه فى التأمينات الاجتماعية:

هى المبالغ واجبة الدفع لهيئة التأمينات الاجتماعية التى تتحملها المنشأة عن العاملين بها عن السنة المرجعية المستوفى عنها البيانات .

٩ – مستلزمات الإنتاج :

تتمثل فى قيمة السلع والخدمات اللازمة للعمليات الإنتاجية وتنقسم الى :

أ- المستلزمات الساعية

هى المستلزمات الداخلة فى تركيب السلع أو اللازمة لإنتاجها سواء محلية أو مستوردة وتشمل (خامات رئيسية ومساعدة - وقود وزيوت وشحومات - قطع غيار ومواد ومهمات - مواد تعبئة وتغليف - أدوات كتابية ومطبوعات - كهرباء ومياه).

ب- المصروفات الخدمية

هى الخدمات المشتره والمؤداة من الغير واللازمة للعمليات الإنتاجية وتشمل (مصروفات صيانة- مصروفات تشغيل لدى الغير- مصروفات نقل وانتقالات - مصروفات دعاية وإعلان - مصروفات أبحاث وتجارب ... إلخ).

١٠- مخزون أول العام :

هو قيمة البضاعة المتبقية في المنشأة في أول العام.

١١- مخزون آخر العام :

هو قيمة البضاعة المتبقية في آخر العام وتشمل (بضاعة أول العام + كل ما تبقى من بضاعة مشتراه أو منتجة خلال العام).

١٢- الإنتاج التام :

هو قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية وتختلف طرق حسابه باختلاف النشاط الاقتصادي الذى تزاوله الوحدة الاقتصادية .

١٣- القيمة المضافة :

هى ما يضيفه أى نشاط اقتصادى معين وذلك من خلال مراحل التصنيع أو التسويق وبمعنى آخر هى الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات .

١٤- الأصول الثابتة:

هى الموجودات الثابتة التى تقتنيها المنشأة أو المشروع لاستخدامها فى تحقيق أغراضها وليس بقصد بيعها أو إعدادها للبيع بل لاستعمالها طول فترة وجودها كطاقة إنتاجية أو لتهيئة هذه الطاقة للاستغلال.

١٥- الإضافات على الأصول الثابتة:

هى قيمة الأصول المضافة خلال السنة المرجعية وكذلك المصروفات الرأسمالية التى من شأنها أن تزيد من قيمة هذه الأصول أو من استخدامها.

١٦- الإهلاك:

هو قيمة النقص فى قيمة الأصل خلال عمره الإنتاجى وتغطى معدلات الإهلاك التقادم المتوقع فى الظروف العادية.

١٧- التكوين الرأسمالى الثابت الإجمالى:

عبارة عن الإضافات إلى الأصول الثابتة مطروحا منها الاستبعادات .

١٨- التكوين الرأسمالى الثابت الصافى:

هو عبارة عن التكوين الرأسمالى الثابت الإجمالى مطروحاً منه إهلاك الأصول الثابتة عن السنة المرجعية.

١٩- مشروعات تحت التنفيذ خلال العام:

أ- تكوين استثمارى:

يتمثل فى الاستثمارات التى ورد مقابلها أصول (مثل آلات ومعدات ، مبانى وإنشاءات أو أى أصل من الأصول الثابتة الأخرى) والتى لم تتكامل بعد للإنتاج وتحسب كالأتى:

قيمة الرصيد آخر العام = قيمة الرصيد أول العام + قيمة الإضافات خلال العام – قيمة ما تكامل خلال العام .

ب- إنفاق استثمارى:

يتمثل فى الاستثمارات التى لم يرد مقابلها أصول كالدفعات المقدمة والاعتمادات المستندية لشراء الأصول الثابتة ويحسب كالأتى.

قيمة الرصيد آخر العام = قيمة الرصيد أول العام + قيمة الإضافات خلال العام – قيمة ما تكامل خلال العام .

الفصل الخامس

مراحل تنفيذ التعداد

أولاً : العمل الميدانى

تنظيم العمل الميدانى وأحكام تنفيذه من العوامل الرئيسية للوصول الى نتائج تحقق الأهداف المرجوة ويتم ذلك من خلال تحديد واجبات ومسئوليات العاملين بالهيكل التنظيمى للتعداد حتى يمكنهم أداء مهامهم بالدقة المطلوبة وفى المواعيد المحددة .

١ - مراحل العمل الميدانى :

تم التنفيذ الميدانى لهذا التعداد على ثلاث مراحل كالاتى :

المرحلة الأولى : حصر المنشآت لتوفير إطار حديث وكامل للعينة المساحية و التى تمت على ١٨٠٠ قطعة مساحية (منطقة عد) .

المرحلة الثانية : جمع بيانات التعداد الاقتصادى لمنشآت القطاع الخاص والمدرجة فى ١١ استمارة .

المرحلة الثالثة : جمع بيانات الاحصاءات الجارية للمنشآت العاملة فى القطاع العام / الأعمال العام والقطاع الخاص المنظم والاستثمارى فى عدد (١٩) إحصائية يختص كل منها ببيانات منشآت نشاط اقتصادى محدد .

سيتم تناول كل مرحلة من هذه المراحل بالتفصيل كالاتى :

أ - المرحلة الأولى : مرحلة حصر المنشآت

(١) الهيكل التنظيمى للمشتغلين

تم اختيار المشتغلين من أكفأ العناصر وذوى الخبرة من موظفى الجهاز ومن شباب الخريجين المتميزين السابق عملهم فى أبحاث الجهاز ولقد تم العمل بنظام الفرق حيث تكون كل فريق مكون من مراجع وثلاثة باحثين ميدانيين بإجمالى عدد ١٧٥ مراجع ، ٥٢٥ باحث .

(٢) التدريب

تم عقد تدريب مركزي بمقر الجهاز بالقاهرة للمشرفين والمراجعين خلال الفترة من ٢٣-٢٤/١٠/٢٠١٣ ومحلي للباحثين في جميع مكاتب الجهاز بالمحافظات .

(٣) التوقيت الزمني:

استغرق العمل الميداني مدة شهرين (مارس، ابريل ٢٠١٣) .

ب- المرحلة الثانية : جمع بيانات التعداد

(١) الهيكل التنظيمي للمشتغلين :

شارك في الأعمال الميدانية حوالى ١٠٠٠ مشتغل من مشرف ومراجع وباحث ميداني ومرور فنى وتم تنفيذ العمل أيضاً بأسلوب الفرق حيث كان كل فريق مكون من مراجع وثلاثة باحثين لتحقيق أعلى معدلات مراجعة ميدانية كما أنه تم تخصيص مشرف لكل ثلاثة فرق ميدانية .

(٢) التدريب :

تم عقد دورات تدريبية مركزية بمقر الجهاز بالقاهرة للمشرفين ومحلية للمراجعين والباحثين في (٩) نقاط تدريبية بالمحافظات كالتالى :

– ديوان عام الجهاز : القاهرة ، الجيزة

– القليوبية : القليوبية

– الأسكندرية : الأسكندرية ، البحيرة ، مطروح

– الغربية : الغربية ، المنوفية ، كفر الشيخ

– الدقهلية : الدقهلية ، دمياط

– الاسماعيلية:الاسماعيلية ، الشرقية ،بور سعيد ،السويس ،شمال سيناء ، جنوب سيناء

– بنى سويف : الفيوم ، بنى سويف ، المنيا

– أســـــيوط : أسيوط ، سوهاج ، الوادى الجديد

– قنـــــا : قنا ، أسوان ، البحر الأحمر ، الأقصر

(٣) التوقيت الزمنى:

بدأت مرحلة جمع بيانات التعداد فى نوفمبر ٢٠١٣ وانتهت فى نهاية فبراير ٢٠١٤ .

جـ المرحلة الثالثة: الإحصاءات الجارية

جمع بيانات المنشآت العاملة فى القطاع العام / الأعمال العام والقطاع الخاص المنظم

والاستثمارى لعدد (١٩) إحصائية يختص كل منها ببيانات نشاط اقتصادى محدد.

٢- مهام ومسئوليات المشتغلين بالتعداد :

تم جمع البيانات بأسلوب المقابلة الشخصية مع أصحاب المنشآت أو المديرين المسئولين عنها .

كما تم تحديد واجبات ومسئوليات كل فئة من المشتغلين فى تنفيذ التعداد ميدانياً (المشرف –

المراجع - الباحث) كالتالى :

أ - المشرف:

المشرف مسئول عن جميع أعمال التعداد بالمحافظة المكلف بالعمل بها ميدانياً .

وفيما يلي إيضاح واجباته ومسئوليته:

(١) حضور التدريب المركزى بالقاهرة والمحلى بالمحافظات.

(٢) توفير العمالة اللازمة لأعمال التعداد.

(٣) توزيع العمل على المراجعين (مناطق العمل - الاستثمارات) والمساهمة فى حل أية مشكلة

تعارض سير العمل.

(٤) إعداد سجل بتحركاته اليومية وموافاة الإدارة بالتقارير اليومية عن الإنتاج وحالة العمل بالتعداد فى منطقة عمله طبقاً للنماذج المعدة لذلك.

(٥) إعداد واعتماد وختتم بطاقات العمل بالتعداد.

(٦) مداومة المرور الميداني على جميع العاملين بالتعداد (مراجعيين-باحثيين) للتأكد من حسن سير العمل الميداني ومعالجة أية مشاكل قد تصادف العاملين بالتعداد ومراجعة الاستثمارات المستوفاة مع عمل جاشنى فى حدود ٥ ٪ من حجم العمل والتوقيع على الاستثمارات بما يفيد ذلك وإذا وجد أى من العاملين بالتعداد غير متفهم للتعليمات والمفاهيم عليه إعادة تدريبه والتنبيه عليه بإعادة فحص وتصويب الاستثمارات التى يجد بها أخطاء .

(٧) استلام الاستثمارات المستوفاة بعد مراجعتها بمعرفة المراجعين ويقوم بمراجعة ١٠ ٪ من حجم العمل الكلى والتوقيع عليه فى السطر المخصص لذلك على غلاف الاستثمارة ومراجعة الاستثمارات على كشوف الإطار الخاص لكل إحصائية على حده ثم تسليمها للجان الاستلام بالجهاز.

(٨) تجميع كشوف المطالبات المالية للعاملين بالتعداد ومراجعتها وموافاة الجهاز بها حسب التعليمات التى تم إخطاره بها .

ب-المراجع الميدانى

المراجع مسئول عن العمل فى التعداد بالمنطقة المخصصة له والمكلف بالعمل بها.

وفيما يلى واجباته ومسئولياته:

- (١) حضور التدريب المركزى بالقاهرة والمحلى بالمحافظات.
- (٢) توزيع العمل حسب المناطق على الباحثين المكلفين بالعمل معه.
- (٣) استلام المطبوعات والأدوات اللازمة للتعداد من المشرف وتوزيعها على العاملين معه .

- (٤) تسليم كل باحث منطقة عمله على الطبيعة والتواجد اليومي بمنطقة العمل ولقائه مع الباحثين يومياً ومراجعة جميع الاستثمارات التي يقوم الباحثون باستيفائها يوماً بيوم وإذا وجد بها أى قصور فى البيانات عليه إعادتها للباحث وشرح هذا القصور له لإعادة الزيارة للمنشآت لاستكمال القصور الذى ظهر فى البيانات إذا تطلب هذا القصور ذلك وإذا وجد أى باحث غير متفهم للتعليمات والمفاهيم فعليه إعادته تدريبية والتنبية عليه بإعادة فحص الاستثمارات التى وجد بها أخطاء وتحتاج إلى المراجعة ميدانياً.
- (٥) عمل جاشنى ميدانياً على الاستثمارات المستوفاة بمعرفه كل باحث بواقع ٢٥٪ على مستوى كل نشاط مع التوقيع على تلك الاستثمارات بما يفيد اجراء الجاشنى الميدانية.
- (٦) إعداد سجل بتحركاته اليومية وإعداد تقارير الإنتاج اليومية وتسليمها للمشرف يوماً بيوم.
- (٧) معالجة أية مشاكل قد تصادف العاملين معه فى التعداد اولاً بأول أثناء المرور الميدانى عليهم.
- (٨) بعد انتهاء العمل الميدانى (بالشياخة / القرية) يقوم المراجع والباحثين بترتيب استثمارات كل نشاط على حده ووضع مسلسل للاستثمارات المستوفاة على أن يبدأ المسلسل برقم ١ فى البسط إلى نهاية الاستثمارات ويكون آخر رقم فى البسط مساوياً للمقام.

جد الباحث الميدانى

الباحث هو الشخص المكلف باستيفاء الاستثمارات من المنشآت حسب كشوف الأطر التى سلمت له ويعتبر عمل الباحث أهم مرحلة من مراحل العمل فى التعداد.

وفيماء يلى واجباته ومسئولياته:

- (١) حضور التدريب المحلى بالمحافظات للتعرف على كافة التعليمات والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية ودراستها وتفهمها لتسهيل مهمته أثناء استيفاء الاستثمارات الخاصه بالتعداد من المنشآت بالإضافة إلى التعرف على أسلوب العمل الميدانى.

(٢) استلام كشوف اطر المنشآت من المراجع التى سيقوم بزيارتها ميدانياً وكذلك الاستثمارات الإحصائية المطلوب استيفاء بياناتها من المنشآت الواردة بكشوف الأطر قبل أن يبدأ عمله ويمكنه الاستفسار من رئيسه المباشر (المراجع) عن أى غموض فى شرح أى بيان من بيانات الاستثمار.

(٣) يقوم الباحث بتقديم نفسه وبطاقته للمسئولين بالمنشآت التى يزورها كما يقوم بشرح مهمته لهم وما يلزمه من بيانات إحصائية.

(٤) يقوم الباحث بنفسه باستيفاء البيانات المطلوبة من المنشآت وبالتعاون مع المسئولين عن هذه المنشآت وذلك من واقع دفاتر وسجلات المنشأة إن وجدت وفى حالة عدم وجود دفاتر أو سجلات فإنه يقوم باستيفاء البيانات المطلوبة من واقع مناقشته مع المسئولين بتلك المنشآت وبما يتفق مع الواقع ويتمشى مع المنطق.

(٥) فى حالة عدم تواجد صاحب المنشأة أو المدير المسئول عن إدارتها يعاود الباحث المرور على المنشأة مرة أخرى لاستيفاء البيانات المطلوبة بمعرفته شخصياً بالتعاون مع المسئولين من المنشأة كلما أمكن ذلك.

(٦) فى حالة مقابلة الباحث لصاحب المنشأة أو المسئول عن إدارتها وإصراره على استلام الاستثمار الإحصائية لاستيفائها بمعرفته شخصياً أو بمعرفة المحاسب الخاص بالمنشأة ففي هذه الحالة يمكن للباحث تسليمه على كشف معد لذلك مع تحديد موعد مناسب لاستلام الاستثمار مستوفاة على أن يقوم الباحث بمراجعة ما تم تسجيله بها من بيانات مع صاحب المنشأة أو المسئول عن إدارتها واستكمال أى قصور فى البيانات المستوفاة فى نفس الزيارة أو فى زيارة أخرى يتفق عليها.

(٧) يقوم الباحث فى نهاية كل يوم بمراجعة بيانات الاستثمار واستكمال ما قد يظهر بها من قصور فى البيانات وذلك بالرجوع إلى المنشآت ثم يقوم بموافاة المراجع

بتقرير يومية عن زيارته للمنشآت وتسليم الاستثمارات المستوفاة ومناقشة المشاكل التي تكون قد صادفته حيث يقوم المراجع بحل تلك المشاكل بمعرفته أو بالتعاون مع المشرف. (٨) يقوم الباحث بعمل غلاف لكل منشأة لم يتم استيفاء استثمارها لها وسبب عدم الاستيفاء لكل نشاط على حده وتسليمه للمراجع.

ثانياً : المراجعة المكتبية والترميز:

١ - المراجعة المكتبية :

بدأت أثناء مرحلة جمع البيانات فى الأسبوع التالى لبدء العمل الميدانى حيث كانت الاستثمارات المستوفاة ترسل تبعاً إلى مقر الجهاز بالقاهرة ليتم مراجعتها بواسطة مجموعات عمل مختارة من حيث الشمول ومنطقية وترابط البيانات واستمرت المراجعة متوازية مع الأعمال الميدانية .

٢ - الترميز:

تم ترميز البيانات الخاصة بالنشاط الإقتصادى باستخدام دليل النشاط الإقتصادى ISIC التنقيح الرابع والبيانات الجغرافية طبقاً للدليل الإدارى وتكويد السلع طبقاً لدليل المنتجات المركزية CPC .

ثالثاً: التجهيز الآلى واستخراج النتائج النهائية:

شملت هذه المرحلة تسجيل البيانات إلكترونياً على أجهزة الحاسب ثم تنقية الأخطاء والتحقق من صحة وسلامة التسجيل واستخراج النتائج وفقاً لجداول المخرجات التى تم إعدادها مع إجراء المطابقات على هذه الجداول للتأكد من صحتها ولقد تم استخدام أحدث التقنيات التكنولوجية فى إدخال وتجهيز البيانات باستخدام برنامج (CS-PRO) مع ربطه بقواعد الجودة .

رابعاً : الحملة الإعلامية:

تم تنفيذ خطة إعلامية شاملة قبل وأثناء تنفيذ التعداد بهدف إبراز المهنية والاستقلالية التي يطبقها الجهاز فى إجراء التعدادات والمسوح الإحصائية ونشر الوعى الإحصائى للفئات المستهدفة وخاصة أصحاب المنشآت لضمان تعاونهم مع باحثى الجهاز ولقد شملت كل وسائل الإعلام عدا التليفزيون لمحدودية الموارد ، كما تم استحداث استخدام المواقع الالكترونية الأكثر انتشاراً وإنشاء موقع إلكترونى عن التعداد وإتاحته للمستخدمين على الموقع الإلكتروني الرئيسى للجهاز الذى تم ربطه ببوابة الحكومة المصرية ، واستخدام رسائل SMS علاوة على الوسائل التالية :

- ١- الصحف والمجلات .
- ٢- حوارات تليفزيونية وإذاعية .
- ٣- ملصقات ثابتة ومتحركة
- ٤- عقد مؤتمرات وندوات إرشادية وتوعية .

كما قامت الهيئة العامة للاستعلامات بالتعاون مع الجهاز من خلال مراكزها الإعلامية الداخلية المنتشرة فى كافة محافظات الجمهورية بإعداد ندوات توعية للمواطنين حول أهمية التعداد شارك فيها العاملون بالغرف التجارية والصناعية وأعضاء النقابات المهنية المختلفة وأصحاب الحرف بالإضافة إلى عدد من القيادات المجتمعية والمواطنين .

وأكدت التجربة الميدانية على ضرورة نشر الوعى بأهمية التعداد الاقتصادى لدى المواطنين من خلال مراكز الإعلام والجهات المختصة .

خامساً : إجراءات مراقبة وضبط الجودة:

تم اتخاذ العديد من الاجراءات بهدف ضمان تحقيق الجودة الشاملة حيث أن دقة نتائج أى مسح تتوقف على كيفية الإعداد والتجهيز له ومن هذا المنطلق فقد روعى ضرورة الإعداد الجيد لهذا التعداد كالتالى :

١- تشكيل غرفة عمليات متابعة الأعمال الميدانية يومياً وحل المشاكل الطارئة آنياً والتي تمت من خلال الآتى :

أ - متابعة إعداد وتحضير صور من الخرائط والكروكيات للمدن والسيارات التى شملها الحصر وكذلك بيان حدود هذه السيارات من واقع ما هو متوفر بالجهاز وطبقاً لأحدث التعديلات الإدارية

ب- الاشراف على تجهيز واعداد المطبوعات والأدوات والسجلات والتعليمات الإدارية والفنية اللازمة للتنفيذ الميدانى .

ج- متابعة التنفيذ الميدانى فى كافة مراحلہ وتقديم التقارير أولاً بأول والعمل على تدارك أى خطأ أو قصور وعلاجه فى حينه .

د- الرد على جميع الاستفسارات الميدانية وحل جميع المشاكل التى تواجههم .

٢- قيام الإدارة العامة لمراقبة الجودة بالجهاز بمراجعة ١٠٪ من إجمالى المنشآت ميدانياً .

٣- قيام كبار العاملين بالجهاز بالمرور الفنى على جميع المحافظات استهدف التأكد من الالتزام بالمنهجية المخططة ومراجعة اساليب العمل .

٤- إنشاء كيان المراجعة التليفونية (Call Back) : لأول مرة بالجهاز تم إنشاء كيان لمراجعة وتدقيق نسبة ٢٠٪ من الاستثمارات الواردة من الميدان باستخدام نماذج تم إعدادها خصيصاً لهذا الغرض لكل نوع من الاستثمارات متضمنة مجموعة من الأسئلة عن بعض البنود للتأكد من دقة البيانات الواردة بالاستثمارات منها :

أ- هل قام مندوب الجهاز بزيارة المنشأة أم لا وما هى صفة الشخص الذى تمت مقابلته (صاحب المنشأة ، المحاسب ، أى فرد آخر)
ب- هل تم سؤال المنشأة عن ما يلى :

عدد المشتغلين ، المستلزمات الساعية المستخدمة من الخامات، الوقود والزيوت والشحومات ، الإنتاج ، الإيرادات ، المخزون ، المشتريات ، المبيعات ، النشاط الرئيسى للمنشأة ، عدد شهور العمل الفعلية خلال عام ٢٠١٢ ، الكيان القانونى ، هل تم الحصول على قرض خلال عام ٢٠١٢ ، مصدر رأس المال ، هل توجد نفايات أو مخلفات وما نوعها .

الملاحق

ملحق رقم ١ (استمارات التعداد)

ملحق رقم ٢ (جداول أخطاء المعاينة)